تجديد النحو: أبعاده و حدوده[1]*

د. عبد السلام المسدي

-جامعة تونس-

للحديث عن التجديد اللغوي إغراء خاصّ مَردّه إلى ما تتضمنه العبارة من ازدواج بين انكشاف دلالتها الظاهرة واحتجاب مقاصدها المضمرة. ولئن بدا أن اللغة – أيا كانت فصيلتها – تذعن لقوانين التاريخ بوصفها مثيلة الكائنات الحيّة فتستجيب لما يطرأ فيه من أشراط فإن أدق ما يثوي وراء مبدإ التجديد اللغوي هو الوقوف عند عتبة السؤال الأول: هل الظاهرة اللغوية تتجدد من تلقاء نفسها بحكم سلطة التاريخ عليها أم إن تجديدها فعل إراديّ ينجزه الإنسان- بصيغة المفرد أو بصيغة الجمع – بناءً على أنه صاحب القرار الممارسُ للسلطة التاريخيّة على كل الظواهر الاجتماعيّة؟

1-* - ألقى هذا البحث في مؤتمر مجمع دمشق السنوي لسنة 2008

إن هذا التسآل يدفع بنا إلى أن نشقق مفهوم التجديد اللغوي إلى تصوّرين اثنين: التجدّد والتجديد، فوراء كل تجديد لغوي يثوي مبدأ انصياع اللغة إلى التجدد، وخلف كل تجدد لغوي تسكن لحظة وعي لدى الإنسان الممارس لعملية التواصل اللغوي بأن التاريخ يدعوه إلى إعادة النظر في مسلّماته التعبيرية. وبين ثنائية التجدد والتجديد تتجلى ثنائية المعيار والاستعمال، وينضاف إلى سؤال البدايات سؤال إشكالي آخر: أيهما الحَكَم على الآخر: المعيار أم الاستعمال؟ أو — في أضعف الاحتمالات- هل للاستعمال سلطة على المعيار بعد أن يكون المعيار قد تم استنباطه من الاستعمال ذاته؟ بتصوّر آخر: هل يَفقد المعيارُ سلطته على الاستعمال تدريجيا بحسب تعاقب الزمن وتقلب الأحداث الطارئة عليه والمقتضية لحيثيّات أدائيّة مختلفة ؟ ثم هل يفترق موقف البحث اللغوي المنتسب إلى الموروث المعرفي الموسوم عندنا بالنحو وعند الآخرين بالفيلولوجي عن موقف البحث اللغوي المرتبط بالنقلة المعرفية في العصر الحديث والمنضوي تحت منظومة اللسانيات عامة ؟

وبعد هذا وذاك لا مناص من التعريج على مسألة افتتاحية أخرى، فما أسلفناه يندرج ضمن الكليات وهي القوانين الكلية، بمعنى أنه يشمل كل الألسنة الطبيعية مهما تكن أسرها وفصائلها، ولكننا نثير موضوع التجديد اللغوي من حيث نعتزم معالجة الظاهرة كما تعيشها اللغة العربية؛ لذلك نحن محمولون حملا على استدعاء خصوصيّات لن يَسْلمَ بحثنا ولن يستقيم ما لم نستحضرْها في كل مرحلة من مراحل التوصيف

الموضوعي والتشخيص المعرفي. وهذه الخصوصيات سنرجئ القول فيها إلى خاتمة البحث لأنها ستصلح — في آن واحد- تنبيها لضرورات معرفية واستخلاصات لموضوع مؤتمرنا هذا بشكل عينيّ وهو التجديد اللغوي.

لنتذكرْ أولا أن مسألة التجديد اللغوي في الفكر العربي منذ انطلاق النهضة الحديثة قد تحددت انطلاقا من تقاطع ضربين من الوعي: وعي بالسلطة الرمزية الكبرى التي مارستها اللّغة العربية داخل منظومة التراث الفكري حتى اكتمل معماره الثقافي تحت قباء الفضاء العربي الإسلامي، ووعي بأن اللّغة — بين ازدهار وضمور — هي دوما مرآة تنعكس عليها صورة الواقع السياسي فيما بين المد الحضاري المتألق والانحسار التاريخي الطارئ. وفي رَحِم هذا الوعي الفكري تخلّقت قضية التجديد اللغوي في بُعدها المعرفي ثم تطورت في امتداد ثقافي هو الناتج الأقصى لتضافر المقوّمات المادية المحسوسة والمرجعيّات الرمزية المجرَّدة على حدّ ما هو صورة من صور ازدواج المشهد العربي بما يثوي وراءه من مكوّنات المشهد الإنساني العام.

إن التجديد اللغوي — كما يعتزم مؤتمرنا هذا طرحَه ومعالجة قضاياه- موضوع شامل يحيط بكل مظاهر اللغة وبكل مستوياتها، بل وبكل تجلياتها الأدائية. ولئن بدا تفصيله متيسرا في الظاهر بين المعجم والتركيب والأساليب فإن مسألة المناهج التعليمية والطرائق التربوية تحيلنا على السياق الأعم، الشامل لها ولسائر المستويات الأخرى، ألا وهو موضوع الاكتساب اللغوي، وفي هذا المجال تحديدا ينبري علم التركيب — أي

علم المنظومات النحوية — ذا استحقاق متفوق لما له من أهليّة الخوض في النواميس الخفيّة المتحكمة في التداول اللغويّ.

في البدء يتعين التدقيق: إن النحو من حيث هو متصور تعبر عنه كل لغة بلفظ من ألفاظها — ينتهي دوما إلى ازدواج في الدلالة، فهو يُطلق مرادا به مجموع القوانين المتحكمة في نظام اللغة التي هي موضوع الحديث، ويطلق أيضا على المنظومة المعرفية التي بها نحلل اللغة بالوصف والتشخيص حتى نستنبط منها قوانينها الذاتية التي يمارسها المتكلم بالسليقة دون أن يَعيَها. والفرق بين الدلالتين واضح لدى غير العرب حين يميّزون بين قولهم على سبيل المثال (نحو الفرنسية أو نحو الإنجليزية) وقولهم (النحو الفرنسيّ أو النحو الإنجليزيّ).

أما في اللغة العربية فإن التداخل المصطلحي قد كان أكثر تشعبا، وتشعبه كان دوما وليد ضرب من المجاز يحلّ فيه الجزء محلّ الكلّ: فانطلاقا من عبارة علم النحو يقع الاختزال فيُستغنى عنها بلفظ النحو ثم انطلاقا من تعريفهم علم النحو بأنه علم الإعراب يحلّ لفظ الإعراب محل النحو وعلم النحو.

إن الفكر اللغوي العربي لم يعرف اختلافا في موضوع التجديد اللغوي ولم يعرف تضاربا ولا تشتتا مثلما عرف ذلك كله حين تعلق الأمر بمسألة الإعراب؛ لقد كان الاجتهاد خصيبا مثمرا كلما جال حول المعجم والمصطلحات، وحول الترجمة وأساليبها، وحول استثمار التقنيات المتطوّرة من الطباعة إلى الحاسوب، وحول طرائق التعليم وآليات التلقين،

ولكنه في موضوع الإعراب قد تفتق عن تباين جذري عميق. ومن مخاطره أنه كشف عن رؤى تقديرية ألقت بظلال من الشك والارتياب حول المعرفة اللغوية الحديثة بينما هي من كل ذلك بريئة.

فمن الذين حاولوا في العصر الحديث تجديد النظر إلى اللغة العربية وقضاياها واجتهدوا في تأويل بعض أبواب النحو العربي إبراهيم مصطفى، بل إنه بالكتاب الفريد الذي نشره سنة 1937 قد عُدّ من الأوائل الذين بدأت معهم حركة التجديد اللغوي بمراجعة مصادرات النحو ومقولاته بعد أن اتسعت حركة إصلاح التعليم النحوي وتيسير اكتسابه عن طريق مراجعة أدواته التربوية، وهي الحركة التي استهلها رفاعة الطهطاوي منذ بدايات النهضة العربية الحديثة.

وما قدمه إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو عملٌ رائد في ذاته، بل هو قويّ الريادة بالنسبة إلى الفترة التاريخية التي جاء فيها، ويكمن امتيازه في إقدامه على الاجتهاد في مرجعيّات النحو العربية كمعرفة وصفية فتصنيفيّة فتفسيريّة. أما المدار الذي أقام عليه تصوّره التصنيفي الجديد فمبنيّ على مسألة الإعراب وما يلحق بها من بحث في مدى ارتباط الحركات الإعرابية بدلالات مخصوصة؛ وقد انطلق من ملاحظة لغوية تأوّلها نحويا:

"قلّ أن يُشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنه تَبِعَ هذا التبديلَ في الإعراب تبديلٌ في المعنى لكان هو الحَكَمَ بين النحاة فيما

اختلفوا فيه، ولكان هو الهاديَ للمتكلم أن يتّبع في كلامه وجها من الإعراب".

وبناءً على هذا المنطلق أجرى استكشافه ليحدد لعلامات الإعراب مراتبَ واسعة من الدلالة، وقد كان سنده النظري في ذلك أن النحاة قد حصروا علم النحو في "أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء". بينما يستند هو إلى أن النحو"هو قانون تأليف الكلام، وبيانٌ لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها".

ويستنبط إبراهيم مصطفى أن النحاة "حين حددوا النحو، وضيّقوا بحثه، حرموا أنفسهم وحرمونا إذ اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية، وأساليبها المتنوعة، ومقدرتها في التعبير، فبقيت هذه الأسرار مجهولة". "وأنهم حين اهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ أهملوا ما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى". ولا ينفك يعاودنا بهذا القلق الفكري في ربط الدرس الشكلي بالتخصيص الدلالي: "على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثرَه، و لم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته".

وهكذا يحدد إبراهيم مصطفى المسوّغات التي خوّلت له أن يصادر منذ البداية على أنّ الرفع عَلَمُ الإسناد، وأن الجر علم الإضافة، وأن الفتحة

ليست بعَلم على إعراب، وتفسير ذلك حسب تحليله أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني، وأن العلامات الإعرابيّة إشارة إلى معان يُقصد إليها فتكون تلك الحركات دوالٌ عليها. ثم يعلل ذلك بضرب من الاستدلال بالخُلْف بواسطة العرض الافتراضيّ الاستنباطي فيرى أنه "ما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرصَ كلَّه وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئا".

إن الذين تناولوا فرضية إبراهيم مصطفى بالتقويم والنقد كثيرون، وإذا كان بينهم إجماع – ونحن فيه معهم– فإنما هو ثناؤهم عليه في هذا السبق إلى تجديد طرح السؤال المتعلق بمصادرات العمل النحوي وفرضيّاته باعتبار أنه معرفة واصفة، وباعتبار أنه أيضا معرفة قابلة للتوظيف الانتفاعي من الناحية التعليمية، ولعل من أوجز ما ورد في شأن كتاب "إحياء النحو" ما كتبه الدكتور حلمي خليل في كتابه "العربية وعلم اللغة البنيوي" والذي بناه على رصد التأثيرات الحاصلة في الفكر اللغوي العربي الحديث والوافدة من الثقافة اللسانية المعاصرة، ومن أهم ما تناوله المؤلف بالنقد في ما يخص فرضيّة إبراهيم مصطفى مفهوم النظام الذي بنى عليه استدلاله النحوي.

لئن جاز لنا أن نقر لصاحب "إحياء النحو" بالفضل في أنه تجرّأ على تحريك القناعات الوثوقية الرّاسخة، وأنه بهذا قد نال أجر المجتهد، فإن ذلك لن يحجب عنا مواطن الزلل في منظومة الاستدلال الفكري كما سوّاها بنفسه. ومورد الزلل من منبعين: الأول أنه– من فرط حبه

للغة العربية ومن شدّة وعيه بضرورة تنظيم العلاقة التعليمية بين العربي ولسانه – قد راح يفترض أن كل بنية لغوية ظاهرة لابد أنّ تحتها بنية خفية لا تقل عنها انتظاما، فإذا به يترلق إلى المغالاة في النّسقيّة، والثاني أنه بعد أن كان وجيها في القول بأن اللغة محكومة بالنظام، وبأن الإعراب يندرج ضمن القوانين المحدّدة لهذا النظام، وبعد أن كان وجيها أيضا في القول بأن دلالة الخطاب — التي هي ثمرة انتظام أجزائه انتظاما مخصوصا — مقترنة بعلامات الإعراب اقترانا بالضرورة، لم يهتد إلى القبضة التأليفيّة الجامعة بين العناصر الثلاثة- عنصر التركيب وعنصر الإعراب وعنصر المعنى- في معادلة تجمع في طرفيها بين اتزان البنية وإجراء الوظيفة.

لعل المسألة تعود إلى نقطة البداية، وهي طريقة عرض المشكل والمنهج الذي نتوسل به إلى مغالقه. فالقول بأن للإعراب دخلا في ضبط الدلالة، وبأن للحركات التي هي كيفيّاتٌ صوتية تتعاقب على أواخر الكلمات تأثيرا في تشخيص المعنى ومثولا في إحكام مفاصل الخطاب، داخل نسيج الكلام، قضية. وقضية أخرى، مفارقة لها تماما، أن نقول إن الحركة الإعرابيّة — بذاتها وبسماتها وبخصائصها- هي التي تصوغ معنى الكلام، وتنتج دلالة الخطاب، وبالتالي فلابد أن تختصّ كلُّ حركة بمنضدة محددة من مناضد المعنى عند الإفضاء بالخطاب.

ومما لا شك فيه أن هذا الأمر الذي نسوقه لا يتيّسر تمثله إلا في ضوء وعي معرفي خالص بطبيعة الظاهرة اللغوية بصورة مطلقة، وهذا ما لا

يكفي فيه التأمل من داخل خصوصيّات اللسان الواحد مهما كانت طبيعته الصوتية والتركيبيّة، ولكن التبصّر الحصيف باللغة من خلال أنموذج اللسان النوعي قادر على أن يضيء لنا السبيل:

سننطلق من التسليم بأن اللغة محكومة بقانون من التناسب، يطرّد وينعكس، بين الارتقاء من الجزء إلى الكل والارتقاء من العرف المحض إلى المواضعة المعقولة، نعني تلك التي بوسع العقل أن يعقل نواميسها فيستقيم فيها القياس المنتظم. وهذا معناه أن "النواة" في الظواهر اللغوية هي دوما عرفيّة اصطلاحية اعتباطية، وان "الخلية" هي دوما جانحة نحو نسقيّة نتدبّرها على مهل فنستنبط بُناها الخفيّة الثاوية وراء اللاوعي لدى المستعملين المتداولين.

إننا نكاد نقول بأن الجزء في مجال اللغة مبني دوما على الاعتباط المحض، في حين أن الكل مُقام على قرائن منطقية إن لم نهتد إليها فبوسعنا افتراضُ وجودها افتراضا ريثما تتطور آلياتنا المعرفيّة فتسمح باكتشافها، والأمر مطرّد حيثما تحوّلنا من بنية إلى أخرى، وحيثما تسلّقنا من مستوى من مستويات إحدى البنى إلى مستوى آخر منها.

من منطق هذا العرض التصورّي في مستطاعنا أن نستذكر كيف أن الحروف في أي لسان طبيعي- وهي التي تمثل بنيته الصوتية من حروف صوامت وحركات صوائت- هي بمثابة الأجزاء، وأن كل واحد منها في ذاته هو ذو وجود عرفي محض، إذ ليست له حقيقة عينيّة ذات قيمة

معقولة، وبناء على ذلك تتشكل الكلمات في اللسان الطبيعي بتركيبات تختلف بحسب طبائع اللغات، وتكون تلك التركيبات دالة بالاصطلاح المحض، إذ لا وجه للعقل في تعليل أصل نشأة دلالتها في تلك الحروف بذاتها، ونحن هنا في غنى عن الاستطراد إلى ما خُيّل إلى الفكر البشري في مختلف الحضارات بصدد هذا الموضوع من تصورات مغايرة.

فالكلمات- كما هي بالوضع الأوّل- دالة بالعرف المحض ولا وجه لتعليل دلالاتها، وهذه مسألة قد فَرغ منها القدماء فضلا عن المحدثين: أما التفسير التاريخي التأثيليّ- نعني الإيتيمولوجي- فهو ضرب من البحث العاقل في الظاهرة التي بحكم انخراطها في الزمن تكتسب بعض الحثيات التفسيرية، فترتقي تدريجيا إلى مترلة الحدث المتهيئ للتعليل، وكذلك الأمر عند الخروج بالأصل المعجمي- كالجذر الثلاثيّ في العربية- من صيغته المجرّدة إلى الصيغ المزيدة: ذلك أن قوالب الموازين الاشتقاقيّة تمثل نسيجا تَحكمه قرائنُ نسقيّة تجعله ظاهرة قياسيّة وبالتالي ظاهرة "معقولة".

والأمر أشد وضوحا عند الخروج من الكلمة إلى الجملة: فالبنية النحويّة ما هي إلا معمار هندسي محكوم بما يَحكم معمارَ البناء من أوصال المسافات ومعاقد القياسات. فالخط الفاصل بين منطقة الاصطلاح الحرّ في اللسان الطبيعي ومنطقة الاصطلاح المقيَّد إذن هو الخط المائز بين الألفاظ- بما هي نوًى معجميّة وكائنات قاموسية- وتركيب الألفاظ: سواء أأنجز هذا التركيب بالاشتقاق الصوفي أم

بالتأليف النحوي أم بالتوليد التاريخي القائم على التحولات الدلالية طبقا لقرائن المجاز.

فإذا جئنا الآن إلى خصوصية اللغة الإعرابية تَيسر لنا أن نتوسّل بإحدى ثنائيات تحليل الكلام البشري، وهي ثنائية ما يسمى بالبنية المقطعية- التي هي سلسلة الأصوات المتحققة في منظومة الخانات الأدائيّة —والبنية "فوقَ- المقطعية" التي تشمل التنبير والإيقاع والنغميّة، وذلك بحسب مفاصل الخطاب في أجزائه وكليّاته.

وليس من حقيقة ذاتية لأي عنصر من عناصر البنية فوق — المقطعية: كارتفاع الصوت أو ارتخاء النغم أو وحدة النّبر مما لا يتسنى استيعابه إلا بخبرة موسيقيّة تَعْضدها اليومَ خبرة بتأليف الأصوات عن طريق الآلة وبتسجيل الحكايات ورسوم الأطياف، وإنما قيمتها في التقابلات القائمة بينها. فالصوت المعبِّر عن التّأوّه، والصوت المعبر عن الحسرة كالزفرة المعبرة عن الندم وكالصيحة المعبرة عن الغضب، كلها جميعا لا تدل إلا في نطاق علاقات تقابلية تعارضية، وإليها تنضاف أصوات الاستنكار والاستعطاف والتحريض، والإثارة؛ وعندنا — ليس عند غيرنا- أصوات إذا أطلقت دلّت على الشماتة، وعلى التّشفي، وعلى ما قد نقول عنه نحن هو إشفاءُ غليل الثأر ويقول عنه الآخرون هو "السّاديّة" بمصطلحات لغاتهم.

إنه بوسعنا الآن أن نقيم فرضيّة تتمثل في أن اللغة الإعرابية تنحلّ في حقيقتها- من هذا المنظور بالتدقيق- إلى ثلاث بنًى: البنية المقطعية، والبنية "فوق- المقطعية" وبنية ثالثة تقع بين الأخريين تجسّمها البنية الإعرابية. عندئذ سنسحب على البنية الإعرابية نفس المعيار الضابط للبنية المقطعية وللبنية فوقَ- المقطعية: ليس للجزء فيها أيّ حقيقة قابلة للتعليل، وإنما بوسع العقل أن يَعْقل ما تألف منها وانتظم: فعلامات الإعراب هي الأجزاء المجسّمة للعرف المحض، أي للاعتباط في درجته القصوى، تماما كالكلمات في وجودها القاموسي: هي دالة بالعرف والاصطلاح على حد ما تكون الفاعلية مقتضية للرفع والمفعولية للنصب، ومثلما كان بالإمكان أن تكون لفظة (ضرب) دالة على ما تدل عليه لفظة (ربض) وتكون هذه دالة على ما تدل عليه تلك- مما أطنب الأجداد في تحليله- فكذلك كان بالإمكان أن تكون الفواعل منصوبة والمفاعيل مرفوعة.

إن الجهد المبذول في سبيل ربط علامات الإعراب بدلالات مخصوصة مما تطوّع له بإيثار سديد صاحبُ "إحياء النحو" لهو نظير السعي إلى تعليل دلالة (ضرب) على فعل الجارحة، أو تعليل دلالة (ربض) على لزوم المكان، انطلاقا من طبيعة الأصوات ونسق انتظامها. ولئن كان الحافز نبيلا، وهو البحث عن الأنساق حيث لا تظهر لنا الأنساق، فإن الحكمة تكمن في تبيّن الخط الأحمر الذي نقف عنده ونحن نجري وراء استنباط الأنساق حتى لا نلج منطقة المغامرة غير المأمونة في عواقبها على الفكر.

ومما لاشك فيه أن إقامة نسقيّة تصنيفية لدلالة حركات الإعراب في اللغة العربية على خانات محدّدة ضمن خريطة المفاهيم الذهنية لهو جموح لا ترتضيه حكمة العلم وإن شَفعت لصاحبه فيه محبّته للغته القومية، والتزامه بصيانتها، وإيمانه بأن كل شيء فيها معجز حتى ارتباط الرفع بالدلالة على الإسناد، واقترانُ الجر بالدلالة على الإضافة.

ومهما التمسنا الأعذار لعقل يريد أن يَعقل الظواهر اللغوية في تجلياتها كما في مَخْفيّاتها فلن نجد حجّة في أنه صَادَرَ على أن العربية قد رَفعتْ لحكمةٍ، وقد جَرّت لحكمة، ولكنها فتحت وجزمت ترويحا على النفس واستئناسا بالأسهل على اللسان والأيسر على النطق كما ذهب إليه إبراهيم مصطفى.

إن العربية شجرة نُسغها الإعراب، وإن النحو معرفة لا رُواء لها إلا الإعراب، ولا يعرف النحوَ إلا من عاناه، ولا يعرف سر الإعراب إلا من طعم لذة الإفصاح به، ولا يدرك خبايا الدلالات إلا من وقف على ظلال المعاني من خلال فروق النحو وشقائق التركيب.

أما الإعجاز باللغة في أسمى تجلياتها فلا يستنشق أريجَه إلا من أوتى فيضا يلهمه القدرة على الارتجال باللغة وهي تامة الأركان، مستوفية لحقوق النحو، مؤدية لفرائض الإعراب. ولا يزداد المرء إدراكا لأسرار الإعراب كما يزداده حين ينكره المنكرون، ولا يزداد تعلقا به وحبا للغته مثلما يكون له حين يرى من البدع الفكرية ما يسوّل لبعض العلماء

العارفين المهرة أن ينافحوا عن استلال العربية من الإعراب، أو التجاوز عن نظام الإعراب تخفيفا للمشقة وتيسيرا لاكتساب اللغة.

ولعل الأنموذج البارز في هذا المضمار هو الذي أتانا به الدكتور إبراهيم أنيس في مصنّفة الذي جاء في عنوانه يبشر بغير ما حملته لنا بعض فصوله، وهو كتاب "من أسرار اللغة" الذي صدر لأول مرة سنة 1951، وطبع ثانية سنة 1958، ورابعة سنة 1971، وصدر في طبعة خامسة سنة 1975.

في هذا الكتاب ينكر إبراهيم أنيس أن يكون الإعراب ذا وجود نظامي في تاريخ اللغة العربية، وما كان منه موجودا في بعض الحالات فهو غير محايث للغة ولا هو مطرد الاطرادَ الذي يرويه لنا التاريخ، وكل الأمر أن الإعراب نظام مصطنع افتعله النحاة وفرضوه فرضا ليبسطوا به سلطانهم على من سواهم فَتَحقق لهم ما أرادوا. فكيف جاء هذا الرجل الذي قد كان يحمل كل سمات النبوغ، وكان يحقق ريادة في المعارف اللغوية، إلا هذا الاجتهاد الغريب؟

لقد أسالت نظرية إبراهيم أنيس حبرا غزيرا، ولن نستأنف خطابا مستعادا، ولكننا نضع المسألة في ميزان جديد، به نتجه إلى البحث في خلفيات الموقف من هذه القضية اللغوية أكثر مما ننحو نحو درس القضية ذاتها، نريد أن نعكف على حيثيات الموقف أكثر من وقوفنا على مضمون الموقف، ونعتزم أن نهتم بالمرجعيات التي أثارت الموقف أكثر من اهتمامنا

بتفاصيله اللغوية والنحوية والتاريخية. طريقنا إلى ذلك لن يكون إلا الخطابَ الذي صيغ به الموقف وعندها سيتحول ما كتبه إبراهيم أنيس إلى مادة خام نفحصها لاختبار بنية"الخطاب العلمي" كيف تشكلت معالمها، وتواثقت أجزاؤها حتى استوت أركانها، فاللغة التي بها نتحدث عن المعرفة والتي بها نُبْلِغُ مضمون المعرفة إن هي آليات تركيبيّة تنوس بين وظيفة الوصف الحاكي ووظيفة الاستدلال البرهاني، فيتشكل الفضاء الذهني بين إقناع بالرأي واستدراج إليه، وبحسب مهارة صاحب الخطاب يجد المتلقي نفسَه- وهو يبحث عن الحقيقة- متأرجحا بين يقين الوهم وإغراء الدليل.

إن العنوان الذي اختاره إبراهيم أنيس لكتابه وهو "من أسرار اللغة" دال بشكل بارز وعينيّ لأنه يحدد المستوى الذي تتحرك عليه آلة إغناء العلم اللغوي، وهي البحث في المستور والمنحجب من الظاهرة اللغوية، عندئذ تتجلى مقاصد العارفين في أنها كشف الغطاء عن النواميس الخفية المحركة للألسنة الطبيعية لسانا لسانا، ولئن جاءت مضامين الكتاب حائمة حول اللغة العربية فإنها بهذا الاعتبار تندرج ضمن سياق الكليات حيث تتحول بالمباحث النوعية إلى قضايا قابلة للتعميم على مُجانس لساني.

لقد حملت مقدمة الكتاب في طبعته الأولى (1951) إفضاء يسار رنا فيه إبراهيم أنيس بأن قناعاته اللغوية الأولى التي تلقاها في مصدر قد هبّت عليها رياح الشك بعد أن سافر إلى الغرب ، وبعد أن نهل من

العلم في رحاب جامعاته ، ثم إنه يُلقي بنداء يضمّنه الدعوة إلى الشك في العلوم اللغوية كما تركها لنا القدماء مستنهضا معاصريه أن ينسجوا على صنيعه. ثم يبوح لنا بأن ما كان لديه " في صورة مسائل لغوية " قد أصبح " في صورة مشاكل لغوية " أما السبب المباشر لهذا التحول فهو اتصاله " بدراسات المستشرقين للغات السامية ، ودراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة ، وما وصلوا إليه من نتائج علمية جليلة الشأن " وعلى هذا ببني مشروعه قائلا : " وقد حاولت في هذا الكتاب علاج تلك المشاكل اللغوية علاجا علميا حديثا بعيدا عن الجدل العقيم مؤسّسا على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية".

هو إذن الحرص على المعالجة العلمية طبقا لما تمليه نظريات العلم اللغوي الحديث الذي هو اللسانيات . فالقضية هنا هي إذن على غاية من الدقة والإحراج ، فإبراهيم أنيس يقدم نفسه ناطقا باسم المعرفة اللغوية الحديثة، ولذلك يأتي "خطابه العلمي" مُلزِما له ولكل من انخرطوا في المعرفة العلمية المتصلة بالظاهرة اللغوية ، بل لا غرو أنّ ما ينطق به سيُحمَل على أنه " الحقيقة" التي تفرضها اللسانيات فرضا. وبقليل من التبصر ، بل بيسير من الجهد ، سنقف على موطن الزلل في الأمر كلّه ، فإبراهيم أنيس قد حدد لنا مرجعيّتين ثقافيّتين كانتا منهاجا له في البحث يستضيء بهما ويتوسّل، وهما حسب نص حديثه :" دراسات المستشرقين للغات السامية" و " دراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة".

فأما مرجعيّته الأولى فالعارفون يعلمون علم اليقين أن حركة الاستشراق على امتداد عقود القرن العشرين — وفي مجال اللغويات بالتخصيص- قد كانت في أواخر القوافل بين المهتمين بتطور هذا الحقل من المعرفة والمتتبعين لحركة قفزاته النوعية في إطار ما يصطلح عليه منذئذ — وقبلئذ- بالألسنيّة أو باللسانيات، ولا شطط في القول بأن المستشرقين الذين تخصصوا في المعرفة اللغوية- ولم يكن بوسع أي مستشرق أن يزهد في هذا الحقل و إن تخصص في الأدب أوفي التاريخ أو الإسلاميات — قد ظلوا ملتصقين بالمنهج الفيلولوجي العام أكثر مما كانوا مشرئبّين نحو المنهج اللساني الخالص الذي أرسيت قواعده منذ العقد الثاني من القرن العشرين . بناء على سلف ظلت السّاميّات على أيدي المستشرقين وعلى أيدي تلاميذهم مقّيَدة في سياج البحث التاريخي الذي هو مرجع تأسيسي في توثيق الأصول وتدوين التحوّلات ولكنه أبعد ما يكون عن البحث في الكليّات التي هي مناط اللسانيات النظرية.

وأما مرجعيته الثانية وهي " دراسات الغربيّين للغتهم" فقد باح لنا بمحطة إعجابه فيها فقال:"قد نهضت الدراسات اللغوية المقارنة في جامعات أوربا نهضة عظيمة خلال هذا القرن،وأصبح العلماء هناك يحكمون على الظاهرة اللغوية في ضوء ظواهر اللغات الأخرى". وهنا تنكشف بعض الهنات المعرفية الدقيقة: فالدراسات اللسانية المقارنة هي إرث القرن التاسعَ عشرَ وهي بذلك قد أخذت في الأفول منذ زمن. أما عندما كان إبراهيم أنيس مبعوثا يعدّ رسالته في إنجلترا فهي قد أتمت

دورها، وأسلمت الأمر إلى ما عيّنه التاريخ خليفة لها في مجال تعاقب المناهج اللسانية .

وأما قوله إن " العلماء هناك يحكمون على الظاهرة اللغوية في ضوء ظواهر اللغات الأخرى " فمجانب للصواب ، إذ هو وقوف على عتبة ما يتراءى من المعرفة لا نفاذ لما يَدقّ في رقائقها ، ولا يجرؤ بصير على القول بأن اللسانيات عند الغربيّين قد كانت نبيح تعميم الظواهر من اللسان الواحد أو من اللسانيْن على سائر الألسنة، وإنما الذي خفي على الدكتور إبراهيم أنيس أن الترقي من اللسان إلى اللغة يقع على مدارج البحث في الكلّيات لا على مزالق البحث في الخصوصيّات.

أتراه لم يعلم بأن رائدا من روّاد اللسانيات العالمية كان قد كرّس كل حياته- التي انطفأت أيام كان هو في إنجلترا يعدّ رسالته-يبحث في اللغة ويثبت أن معرفة كل لسان طبيعي تحظر على العالم أن يعمم أحكامه المستنبطة من ذلك اللسان على الألسنة الأخرى؟ هو أدوارد سابير الذي كان ينشر باللغة التي بها كان إبراهيم أنيس يدرس وعاش بين 1884 و 1939 . وذلك من اجتراح المثاقفة عندما يغيب الارتواء بفلسفة العلم بعد أخذ أوليات العلم.

وتمضي سنوات سبع على الطبعة الأولى فيصدر إبراهيم أنيس طبعة ثانية (1958) يضع لها مقدمة يتحدث لنا فيها عن " المُحْدثين من علماء اللغات في العالم " فمن يكونون؟ ولئن خرج بلفظ المفرد إلى لفظ الجمع في (علماء) فلمَ تراه خرج أيضا بالمضاف إليه فقال (علماء اللغات)

و لم يقل(علماء اللغة) ؟ هو إذن تصوّره الثاوي لديه: أن المعرفة الحديثة في هذا المجال تقاس بتعدد الألسنة وتستند إلى منهج المقارنة بينها، ولو سئل إبراهيم أنيس هل يصح أن يكون الإنسان عالما في اللسانيات وهو لا يعرف إلا لغة واحدة أيا كانت لأجاب جزما بالنفي، ولما خطر بباله أن عالم اللسانيات كعالم الرياضيات يمكنه الإلمام بكليات العلم خارج نطاق تعدد الأدوات الواصفة .

يقول إبراهيم أنيس في مقدمة الطبعة الثانية : " ويتبين للقارئ بوضوح أننا في علاجنا لمسائل الكتاب نمزج بين آراء القدماء من علماء العربية والمحدثين من علماء اللغات في العالم، ونحاول عقد موازنة بين هؤلاء مراعين قدر الطاقة أن نتخذ موقف الحكم العدل بينهم" . ولكن كل مشروع كبير وكل مقصد طموح لابد لهما من آلة نقدية مستحكمة، فإلى أي مطاف انتهى بإبراهيم أنيس البحثُ في أسرار اللغة من نافذة إعرابها ؟

لقد أقام الدكتور إبراهيم أنيس كتابه " من أسرار اللغة " على أربعة فصول تناول في أولها طرائق نمو اللغة، وفي ثانيها منطق اللغة ، ودرس في الرابع الجملة العربية، أما الثالث فقد خصّ به ما أسماه "قصة الإعراب" . ورغم أن بعض المداخل والاستطرادات ولاسيما في الفصل الثاني قد جاءت على منحى التقدير اللغوي العام فإن مضمون الكتاب في مجمله كان يسوّغ للمؤلف أن يضبط عنوانه بأن يقول " من أسرار اللغة العربية " على وجه التحديد ، لا "من أسرار اللغة " مطلقا.

إن الذي يستوقفنا في بداية الأمر بالنسبة إلى ما نحن بصدده هو هذا العنوان الذي اختاره إبراهيم أنيس للفصل الثالث: " قصة الإعراب" ، وهي صيغة –بما تُبْطنه من تحويل دلالي وما تستند إليه من تعمّد أسلوب التخييل في الجمع بين لفظ (القصة) ولفظ (الإعراب)– أقرب إلى المجاز منها إلى الحقيقة حتى العرفية منها ، وهذا ما لم يأت مثله في سائر أبواب الكتاب إجمالا وتفصيلا، ثم إنه مما لم نعهده في مؤلفات الدكتور إبراهيم أنيس،لأنه ينتهج باللغة التي يكتب بها أبحاثه نهج العبارة الموضوعية التي تتجافى عن المجاز، وعن التخييل، وعن الإثارة والحماسة واستدرار ردود الفعل العاجلة ، فعبارة (قصة الإعراب) تمثل عدولا في أسلوب الكتابة ندركه بمنهج افتراضي: إنْ لو استعمل بدل لفظ (القصة) لفظة قضيّة ، أو مسألة، أو موضوع، أو مشكلة.

ومن مَطلع الفصل تتجلى هذه الوجهة في استخدام اللغة التي بها يكتب الباحث إذ يستهلّه قائلا:"ما أروعها قصّةً لقد استُمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري–أو أوائل الثاني–على يد قوم من صناع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية ، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنا منيعا امتنع على الكتّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية وشقّ اقتحامُه إلا على قوم سُمّوا فيما بعدُ النحاة".

ولنتركْ أمر التعجب ومجازاته، ولنقف أولا على التداخل الاصطلاحي في المقصود من الإعراب ، فإبراهيم أنيس يمزج بين مدلولات ثلاثة من وراء الدال الواحد الذي هو الإعراب: الإعراب من حيث هو خصيصة محايثة، والإعراب من حيث هو صناعة نحوية، والإعراب بما هو ملكة يقع ترويضها بالاكتساب.

وإذا كان السياق يلح علينا في أن نتأول قوله: "وشق اقتحامه إلا على قوم سموا فيما بعد النحاة" على أنه يتحدث عن الإعراب من حيث هو مهارة الإفصاح عندما يأتي المتكلم باللغة السليمة المُعْربة كما تأتي السليقة الفطرية فإن السؤال الذي يفرض علينا نفسه هو: ما بال صاحبنا يصادر على أن النحاة هم بالضرورة أفصح الناس عند ارتجال الخطاب، وما باله يصادر على أن المتكلم ما لم يكن خبيرا بحثيّات وصف اللغة وتحليل بناها التركيبيّة فإنه قاصر على أداء الملكة اللغوية؟ ألم يعلم أن الصناعة غير الملكة؟ أتراه لم يقرأ مقدمة ابن خلدون؟ أم لم يقف عند فصلها الحادي والأربعين من بابها السادس، و لم يستمتع بذلك المناهج البيداغوجية عندما يضرب نؤسس علم العمران مثال الخياطة والتجارة وهو يتحدث عن ملكة اللغة وصناعة الإعراب؟

ثم لنقف على هذه الفرضية الغريبة: أن صنّاع الكلام قد أحكموا الإعراب إحكاما مع أواخر القرن الثاني، أفكان الخليل (170 هـ) إذن وتلميذه سيبويه (180 هـ) يشتغلان في برج من أبراج الفكر النظري المجرد وقد انقطعا عن واقع التاريخ انقطاعا كليا؟ أم كان كل التاريخ

بمادته الأولى التي هي الخبر، وكل علم التاريخ الذي وسيلته الرواية والتجريح والمطابقة، معا في قفص الاتهام: في هذا الأمر وفي كل الأمر.

ولكن دعنا نمرّ كراما على خاتمة كلام إبراهيم أنيس في حديثه عن امتناع الإعراب على العامة والخاصة: فهل هو صدى من أصداء التعقد النفسي حيال قضية الإعراب: ملكة في الكلام أو صناعة في النحو؟ ذلك الضرب من المركّبات التي تنشئ على مر الأيام عقدة فكرية ذهنية فتجرّ العقل إلى مجانبة الحق دون سابق إضمار. وأشد غرابة من هذا كله قول إبراهيم أنيس بعد الحديث عما جاءنا عليه الإعراب من إحكام: "ولا تعرف لغة من لغات البشرية مثل هذه الدقة والاطراد في ظاهرة من ظواهرها".

قد يقول القائلون: كيف يستبيح الفكر الذي ينتهج نهج العلم مثل هذا التعميم بمثل هذا الإطلاق، وقد يكونون على صواب في الذي يقولون. ولكننا نقول شيئا آخر: هو أن أوليات علم اللسانيات بما آلت إليه منذ منصف القرن العشرين عندما كتب إبراهيم أنيس كتابه هذا الصادر سنة 1951 كان من المفروض أن تحظر عليه أن يقول هذا القول، وكان من المظنون أن تَقيَه هذه الهنَةَ في العلم، بل لو ترسخت لديه مبادئ اللسانيات — التي كان جيله يطلق عليها مصطلح علم اللغة — لكان من المظنون أن يقول عكس ما قال، وأن يؤكد أنّ أي لغة من لغات البشر لا بدّ لها أن تنبني على التماسك في ظواهرها، وعلى الاطراد في تداولها، بل ليس من لسان طبيعي إلا وهو محكم دقيق.

إن هذه الحقيقة — سواء أتعلق الأمر بالإعراب من حيث هو خصيصة محايثة للغة العربية أم من حيث هو صناعة نحوية — لهي في مقام أوّليات العلم التي لا يجوز التذكير بها بين أهله فضلا عن الاحتجاج لها، وأيّ مسعى استدلالي يتعلق بها سيتحوّل بالخطاب من وجهته العلمية إلى وجهة بيداغوجية تعليميّة، ذلك أن قواعد فك المعادلة الجبرية من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، وإثبات أن المحل الهندسي للنقطة الواقعة على بعد واحد من نقطة ثابتة هو الدائرة التي مركزها تلك النقطة وشعاعها تلك المسافة، وكذلك الاستدلال على أن مربّع الوتر في المثلث القائم يساوي مجموع مربَعي الضلعي القائمين، كل ذلك لا يقع إلا في قاعات التعليم وصفوف المدارس، أما في رحاب العلم والبحث وإنتاج المعرفة فهي أوليات تقوم مقام المصادرات. كذا الشأن في موضوع القول بنظامية الظواهر في كل لسان طبيعي حتى في لغاتِ من كان يقال عنهم إنهم شعوب بدائيّة.

فهذه من الحقائق التي كانت سنة 1951 من بدائه المعرفة اللغوية الحديثة لمن صحت عنده، ومن شك فليستفتِ لغويا سابقا كان أصدر سنة 1941 — حين كان إبراهيم أنيس يناقش في انجلترا رسالته لنيل الدكتوراه — كتابا بعنوان "علم اللغة". ألا وهو الدكتور عبد الواحد وافي.

بل لم العناء؟ يكفي أن نراجع كتاب إبراهيم أنيس نفسه في فصله الثاني الخاص بمنطق اللغة حيث طاف بأقوال بعض الفلاسفة واللغويين، ثم خصص قسما في صفحة واحدة عنوانه بقوله "النظرة الحديثة" جاء فيه: "لكل لغة منطقها الخاص ونظامها الخاص، يراعيه المتكلم بها، ويستمسك به في كلامه، لأنه شرط الفهم والإفهام بين الناس في البيئة اللغوية الواحدة، وإذا أخل المتكلم بهذ النظام حكم السامع على كلامه بالغرابة والشذوذ".

وحينما يسترسل فيقول: "ومع أن الإعراب لي في حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحي اللغة فقد ملك على الناس شعورهم" نحار في أي مستوى نجادله لا سيما وأنه فرض علينا منذ البدء أن نتلقى مادة كتابه بوصفها مادة في علم اللغة، فما معنى "ناحية متواضعة" : هل هو جموع العبارة أم هو اللفظ يركب مركب المجاز في سياق يضله المجاز، ألا يعلم — بثقافته اللسانية المتوفرة لديه في زمنه — أن الظواهر داخل اللغة الواحدة لا تتفاضل ولا هي تتفاضل بين لغة أخرى؟ ألم يسمع بلغات يؤدي فيها النبر ولإيقاع دورا حاسما في ضبط المعاني على مستوى الكلمات وضبط الدلالة على مستوى التركيب أكثر مما هو الشأن في اللغة العربية وفي اللغة الإنجليزية وفي اللغة الفرنسية، حتى ولو جمعنا كل ما بين ثلاثتها في موضوع ما يسمّى بالوظيفة الفونولوجيّة للبنية النبرية الإيقاعية "فوق — المقطعية" ؟

ثم يقول "وهكذا أصبح هؤلاء النحاة رقباء على كل إنتاج أدبي يتسقطون فيه الهفوات حين يبدي الأديب فيه حركة مكان حركة، ثم لا يكادون يعبأون بحسن الكلام أو بما اشتمل عليه من معان سامية وصور رائعة". ولن نسأل صاحبنا كيف كان يحس بسموّ المعاني وروعة الصور وقد جاءته بها لغة اختلّ نظامها النحوي ولكننا نسأل: هب أن وصفك لعمل النحاة العربي قد خلا من التحامل أفلا يكونون في ذلك صورة أمينة لما كان يفعله النحاة مع كل حضارة وفي كل أمة وعند أي ثقافة من الثقافات ؟ ألم يكن يعلم أن المعرفة اللغوية المتطورة قد أنصفت كل الأطراف فلم تحدثنا عن معسكر النحاة وهم يبسطون سلطانهم على جموع المتكلمين باللغة، وإنما أدرجت ذلك ضمن ثنائية المعيار والاستعمال، ثم أدرجتهما معا ضمن ثنائية الثبات والتحوّل، أي ثنائية التزامن والتعاقب آنيّا وزمنيا؟

وسيزداد الغطاء انكشافا عندما يتعجب إبراهيم أنيس من العرب أنهم اهتموا بظاهرة الإعراب على حساب ظواهر أخرى كالإثبات والإنشاء والإخبار والتعجب والاستفهام، وليس لك من ردّ إلا أن تذكر صاحبنا ببديهة من بدائه المنهج، بل ومن بدائه العقل: لا تستوي المقارنة إلا بين الأشياء التي من جنس واحد ومن فصيلة واحدة، كالجمع والطرح في الحساب، ولكننا نقف سريعا على سبب الزلل في قوله: "إلى غير ذلك من ظواهر هامة تستأثر ببحث اللغويين المحدثين في نحو كل لغة" عندئذ نقول: ليس ظلم إبراهيم أنيس لخصائص اللغة العربية بأهون من ظلمه للغويين المحدثين كما عرفهم العارفون منذ أيامه.

أما استشهاده ببيت للنابغة الذبياني يورده ليعبّر عن استغرابه من أن المعلقين قد اعتبروه حاملا لخطإ نحوي فجوابه في علم اللغة من أيسر الأجوبة: أن اللغة — قبل أن يستخرج العقل منظومتها النحويّة ويدوّنها — تكون في نطاق انضباطها النسقيّ متمتّعة بهامش من المرونة يسمع لأهلها بقدر من التصرف ولا سيما في الكلام الإبداعي، فإذا استُنبط النحو ودُوّن ضاق فضاء التصرف التركيبي، واتسع بالمقابل فضاء التصرف الدلالي، وهذا من القوانين المطّردة في كل الحضارات والسائرة على كل الألسنة الطبيعية.

وفي اللسانيات —أي علم اللغة– حقيقة أخرى وهي أن ظاهرة التطور اللغوي تكون من البطْء بحيث تخفى على العين المجردة، فيلزمها امتداد تاريخي كي تنجليَ للحسّ وتتكشف للإدراك: شأن توزيع بعض الضمائر في اللغة العربية بين ما اختص منها بالعاقل وما اختص بغير العاقل، فهي من الظواهر التي كانت — عند مجئ الرسالة المحمدية– بصدد التشكل والاختمار، فجاءت النصوص شاهدة على تلك المرونة في الاستعمال، وبذلك أيضا جاء يشهد النص المقدّس.

ويطنب الدكتور إبراهيم أنيس بعد ذلك في تصوير النحاة موقفهم الزاجر، فإذا به يخرجهم لنا متلبّسين باستبداد فكري شنيع، ثم يجْمع به المنهج فيعمد إلى الوصف الساخر بالذين كانوا يستنكفون من اللحن وتقشعرّ أذواقهم من هجنة التركيب.

لقد اعتبر د. إبراهيم أنيس "أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعا كما يقول النحاة، بل كانت (...) صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم". ولكل واحد منا أن يتساءل: ما بال صاحبنا — وقد اعتزم الغوص على الأعماق ليستخرج لنا "من أسرار اللغة" ما لم نكن نعلم — يغفل عن حقيقة حتمية أكدها تاريخ الآداب العالمية وتاريخ الثقافات الإنسانية قبل أن يؤكدها لنا علم اللسانيات، التاريخية منها والوصفية، وهي أنه ليس من أمة قد أنتجت أدبا وصاغته إلا وتوسلت فيه بمستوى استثنائي من التداول هو وقف على النخبة لا ملك مشاع بين كل المتحدثين بتلك اللغة.

لنقلْ متوسلين بالمفاهيم اللسانية الدقيقة وبمصطلحاتها الفنية — مما قد كان من مسلّمات المعرفة منذ كان إبراهيم أنيس يَدرس في انجلترا ويبحث — إن التاريخ لم يحدثنا عن أمة كانت لغتها من صنف اللغات التأليفيّة الإعرابية فأثمرت أدبا مسكوبا في قوالب لغة تحليلية غير إعرابية، ولا عن أمة كانت تنطق بلغة تحليلية غير إعرابية فصاغت أدبا بلغة تأليفية إعرابية.

أما أن يكون التاريخ قد حدثنا عن علماء أمة ظلوا يمْخضون لغة الناس مخضا حتى حملوهم جميعا على الإذعان فحوّلوا لسانهم من لغة غير إعرابيّة إلى لغة إعرابيّة فهذا من مطلق الإحالة، وأول المشهرين به علمُ اللغة ذاته، فكيف نقرأ اليوم ما كتبه إبراهيم أنيس قائلا: "ترى من

كل هذا أن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب، وفرضوها على الفحول من الشعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات، فمن أين أتى لهم كل هذا السلطان، لا ندري، ألا نقول إن تلك القواعد الإعرابية — رغم وجود أساس لها في لغة العرب — قد نسقها النحاة تنسيقا جديدا فيه من قياسهم وابتكارهم قدر غير قليل".

فهل أحد في حاجة إلى التذكير بأن الاستقرار التاريخي — ولا سيما ضمن اللغويات المقارنة التي لم يخرج إبراهيم أنيس من سياجها النظري، ولم يتحرر منهجه يومئذ من رواسب القرن التاسع عشر عليها — قد أثبتت هي ذاتها أن الحركة الطبيعية في تطور الألسنة البشرية هي الانتقال من الوضع العربي — إن هي كانت من اللغات الإعرابية- إلى الوضع غير الإعرابي: نعني على وجه التخصيص أن اللغات الإعرابية قد تبقى لغات إعرابية، وقد تؤول إلى لغات غير إعرابية. أما أن تتحول لغة غير إعرابية إلى لغة إعرابية فهذا مما لم يَجُد به التاريخ الإنساني علينا.

وفي هذا السياق، حين احتكم المستشرقون إلى قوانين التاريخ، فاعتبروا أن اللغة العربية هي الأنموذج بين فصيلة اللغات السامية- وهم محقّون في ما اعتبروا — انبرى إبراهيم أنيس يسفّههم بعد أن استقر لديه وهْمه القاضي بأن الإعراب ليس حقيقة تاريخية وإنما هو عارضة اصطناعية من عوارض النظر اللغوي والفكر النحوي والعقل الكائد. وتطفو من جديد فقاقيع العُقد حيال الإعراب، فنقرأ قوله: "لا أكاد أتصور أن العربية

وحدها تحتفظ بمثل هذا النظام الإعرابي الدقيق، هذا النظام المعقد الذي أعيى السابقين واللاحقين من أبناء العربية".

وينتهي الأمر بصاحبنا إلى ما كان يجب أن ينتهي به إليه: أنْ "ليس للحركة الإعرابية مدلول (إذ) لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض". وفي ضوء ذلك يعود إلى الماضي ليقرر "أن النحاة في القرن الرابع وما بعده أصبحوا ينظرون إلى تلك الحركات الإعرابية على أنها الرموز والإشارات التي نهتدي إلى المعاني عن طريقها، ورسخت هذه العقيدة في نفوسهم، وسيطرت على عقولهم وأفئدتهم (...) وهكذا نرى أن الإعراب قد قادهم إلى المعنى و لم تقدهم المعاني إلى الإعراب كما كان الواجب"

المشكلة المستعصية لدينا هي كيف لم ينبن خطاب إبراهيم أنيس على الحد الأدنى من الانسجام الداخلي ولا سيما بين فصول الكتاب، أتراه نسي ما سبق له أن أكده في الفصل الثاني الخاص بمنطق اللغة من أن للغات نواميسها في تحريك آلياتها الصوتية بحثا عن المعنى ونحن نعلم أن هذا يدخل ضمن الخصوصيات المحايثة، من ذلك مثلا أن طول الحركة داخل الكلمة قد يغير من دلالة اللفظة كما في العربية (بين قتل وقاتل) ولكن طول الحركة في اللغة الفرنسية لا يمكنه أن يكون سببا في الخروج من كلمة إلى أخرى، وهذا ما يعبَّر عنه بأنّ مدّ الحركات قد تكون له ووظيفة فونولوجيّة وقد لا تكون بحسب نماذج الألسنة الطبيعية. ومن

ذلك أيضا تغيير موقع النبر من مقطع إلى آخر في اللغة الإنجليزية، فقد يحوّل معنى الكلمة بأن يخرج بها من دلالة الفعل إلى دلالة المصدر ، ولقد لامس إبراهيم أنيس هذه الحقيقة فيما سبق من الكتاب ، وتحدث عن الحركات وكيف ترمز في بعض اللغات لمعان خاصة في الحامية أو اللغات الهندية الأوربية.

وهكذا تتجمع روافد الاجتهاد الظني ، وتتراصف منظومة الحقائق الغائبة، فيستوي منها معمارٌ يختزل التاريخَ، ويختصر فعل الإنسان في التاريخ، فتخرج لنا اللغة عجينة من الصلصال سوّاها الزمن بصناعة الصّنّاع : هكذا بدا التاريخ لصاحبنا إذ يقول : " فالنحاة القدماء قد سمعوا شيئا وأخطأوا تفسيره ، واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء، سمعوه في لهجات متعددة ، وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية، وسمعوه في القراءات القرآنية التي لا تكاد تحصى، ثم قبل أن يتم لهم السماع، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تقعيد القواعد ، بدأوا يقعّدون قواعدهم، فاختلطت عليهم الآراء وكثرت الأقوال، فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا، ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضا".

فلو تجردنا من كل غرض ثقافي أو حضاري، وألغينا موازين الانتماء إلى الهويّة التاريخية، واقتصرنا على فحص هذا الكلام معنًى بعدسات العلم اللغوي الذي إليه يحتكم صاحب هذه النظرية، لفاض لنا منه فيض من انتكاسات المعرفة اللسانية ومجانبات بدائهها حتى بذاك الرصيد الذي كان متوفرا خلال العقد الرابع من القرن العشرين .

لقد كان الدكتور إبراهيم أنيس مرجعا في عصره، وقد ظل بفضل كثير مما كتبه مرجعا في البحث اللغوي العربي المعاصر، غير أننا في هذه القضية بالذات — وفي ما قد ارتبط بها ولاسيما كتابه " في اللهجات العربية" الذي نشره سنة -1946 لا يسعنا إلا أن ننبه إلى مسألة دقيقة منطلقها معرفيّ، وأبعادها ثقافية معرفية، فلقد صرح بأنه يصوغ نظريته من منطلق علم اللغة الحديث، وهذا مؤداه إلى واحد من ثلاثة احتمالات:

فإما أن يكون المتلقي لخطابه منتميا إلى حقل الاختصاص- وهو علم اللغة — انتماءَ تحصيلٍ ومعرفة سديدة ، فيتعامل مع الفرضية محاولا مواءمتها لمقولات العلم ، ولكنه يدرك أن رأي الدكتور إبراهيم أنيس مُلزم لصاحبه أكثر مما هو ملزم للعلم. وإما أن يكون المتلقي منتميا انتماءَ اختصاص نقدي بيده آليّات تقويم المعرفة عند مراجعتها على محك فلسفة العلم، فيحاول أن يصحّح الفرضيّة وهو يخاطب صاحبها كما يخاطب كلَّ الذين ينتمون إلى حقل الاختصاص. وإما أن يكون المتلقي غريبا عن هذا الحقل، وعندئذ سيتلقى هذه الفرضيّة كما لو أن صاحبها قد نطق باسم علم اللغة، وكما لو أن مختص في العلم يشاطره الرأي فيها، وهذا الاحتمال وارد حتى ممن هم في ذرى التخصيص من أي مجال علمي آخر. وهنا يأتي واجب العارف بطبائع الأمور وأسرارها كي يؤسّس نقدا يخاطب به على وجه القصد هذه الشريحة الثالثة من شرائح المتلقين، اتقاءً للشبهات التي قد تَلحق العلمَ، وسدّا للذرائع التي قد تطارد بأشباحها مَن هم من أسرة ذلك العلم.

فإذا كان "علم اللغة" من حيث هو مصطلح ومن حيث هو مضمون علمي يعني –بالنسبة إلى واقعنا العربي في تاريخه وفي جغرافيته وفي مكوّنه الحضاري– معرفة مّا، في جهة مّا، فإن تبعات هذه النظرية المتأسّسة على إنكار الوجود التاريخي للإعراب لا تُلقى إلا عليه. أما إذا كان مفهوم"علم اللغة" –في ذهن من يلهج به أو في ذهن من يصغي إليه– مطابقا لمفهوم "اللسانيات" في بعدها المعرفيّ الأشمل، وفي امتدادها الثقافي الأقصى، وفي أصولها الإبيستيميّة الأعمق، أو كان الذي يفوه باللسانيات هو ممن يطابقون بينها وبين مصطلح "علم اللغة"، فإننا نعلن براءة اللسانيات من هذا التأوّل، ونؤكد مناقضتها لهذا المناهج، ونصدح باعتراضها على هذه المصادرة.

فما الذي بدفع بالباحث منا –في هذه المرحلة التاريخية– إلى ركوب متن الخطاب الحاسم؟ ولماذا نعود إلى إثارة القضية التي مرّ على تلبيسها نصفُ قرن من الزمن؟ ,وإلى أي مدى ينجلي الخطر الحضاري من خلال تعالق الطرح العلمي والتبييت الثقافي؟

إن نظرية الشك التي أقامها الدكتور إبراهيم أنيس حول مصداقية الحقيقة التاريخيّة المتعلقة بظاهرة الإعراب كخاصية محايثة للغة العربية، وما استدرجته إليه من إنكار الوظيفة الدلالية للعلامات الإعرابية، لكفيلة بأن تحثنا على توسيع دائرة الإشكال المعرفيّ كي نتساءل عن منبت العلة في هذا الطرح اللغوي، وعن حيثيات المرمى المنشود في هذا الموقف الفكري.

فهل الأمر مردّه إلى صدى من أصداء أعماق الذات حين تتراكم لديها المركّبات النفسيّة حيال مسألة الإفصاح باللغة الإعرابيّة على السليقة المناسبة؟ أم هل هو الحنين إلى التوسل بالشك للخروج على الأعراف؟ أم تُراه الوقوف بالمثاقفة عند المراسم التي يبتغيها الآخر لنا، وينبغي أن ننطق بها نحن؟

لقد أنكر إبراهيم أنيس أن يكون العرب بفطرتهم قادرين على تداول الكلام الطبيعي بهذا النظام الإعرابيّ المحكم الدقيق، كما وصفه لنا النحاة و دّونه لنا التاريخ ، في غير ارتباك بالذات، وفي غير إضلال للآخرين عند عتبات العقيدة ولا عند الأسيجة العرقيّة، وجنح الافتراض بصاحبنا إلى القول بأن المنظومة الإعرابيّة هي من وضع النحاة اصطنعوها ليبسطوا بها سلطانهم على الناس من حولهم في عامتهم وفي خاصتهم، بل وفي خاصة خاصتهم، بمن فيهم أولو الأمر من الخلفاء والأمراء. وكان مدار الأمر عند إبراهيم أنيس صعوبة ما في النحو من إعراب شقّ على القدماء وعلى المحدثين . فهب جدلا أن عملية الإفصاح السليم باللغة الإعرابية هي من العمليات الشاقة على المتكلمين اليوم باللغة العربية، فلِمَ يفترض الدكتور أنيس أن الأمر هو الأمر عند من يتلقون اللغة الإعرابية بالاكتساب الأمومي، فينشأون على تداولها بالسليقة الأولى، وكيف لا ينتبه إلى الآليات الذهنية عند الإنسان في مراحل تلقّيه للغة الطبيعية منذ المنشإ هي من القدرات الفطرية التي تتجاوز بشمولها واتساع مجالاتها كل القدرات الواعية المتجمعة لدى الكهول؟

ثم ما باله يقف عند مسألة الحركات الإعرابية وفي كل اللغات الطبيعيّة من مظاهر التعقّد ما يتجاوز أمر التركيبات الإعرابية تجاوزا ظاهرا: ألا ينظر في أمر ارتباط الضمائر فيما يتحدث عنه الإنسان، وكيف تتولد منها في خطاب المتكلم شبكة معقدة لولا الملكة اللغوية الفطرية لا ستعصى أمرها على المتكلمين بأي لسان طبيعي نطقوا ؟ وأمر الضمائر غير أمر تصريف الأفعال بحسبها وإنما نؤلف بها علاقات الكلام عند الإضافة وتحديد نسبة الأشياء والإبانة عن مقارنات الأحداث وإيضاح ترتيب الوقائع ومنازل الموصوفات . ثم لِمَ لا ننتبه إلى مسألة الزمن وكيف يُعبر كل لسان طبيعي عن مفاصله، وكيف توفر اللغات آليات تسمح بالتنضيد بين الأحداث وأزمنتها ، وبين الواقع منها والمفترض وقوعُه ، وكيف تسمح بالحديث عما هو فيه من مجال المشروطات وما هو من الحادث العينيّ وما قد يكون داخلا في حساب الاحتمالات فيتعلق به ما يظل رهين التوقع؟

فهل يظن ظان بأن ابنا من أبناء الأسوياء–في هضاب التّبْت أو في أدغال إفريقيا الاستوائية أو على ضفاف الأمازون أو بين ثلوج الأسكيمو– سيعجز عن أداء هذه الدقائق باللغة التي هو ناطق بها على الفطرة حتى ولو كان من شريحة الأمّيّين الذين يصحّ في شأنهم قول علماء الاجتماع والتربية " الأمية المثاليّة" لكونها كاملة ؟ إن الأمر في مجمله لغوي ولكنه في حيثيّاته الخفيّة فكري ثقافي حضاري. فلقد سبق لمبعوث آخر — وهو يتسلّق إلى سنم الريادة في طالع القرن العشرين — أن أرسل إلى عاصمة

من عواصم البلاد الغربيّة ، فاستهواه منهج المؤرخين، ولذ له أن يبحر في مياه تجريح الأخبار ونقد الروايات ، حتى أرسى به المطاف على مراصفِ الشك، فشك. وما أن عاد حتى أظهر الناسَ على أولى ثمرات شكه. فكان ما كان. وينقضي ربع قرن بتمامه ، فيطْلع إبراهيم أنيس على الناس بشك جديد يقدّمه لهم ثمرة من ثمار تضلعه من علوم الغرب بعد أن أقام فيه ونهل من علومه، أفكان يروم استدعاءَ التاريخ كي يعيد التاريخُ نفسه على يديه؟

لنُصغ إليه وهو يختم مقدمة كتابه: "وقد يضيق بعض الناس في مصر بما جاء في هذا الكتاب، وينكرون له ولا سيما الفصل الخاص بقصّة الإعراب، غير أني واثق كلَّ الثقة أن تأكيدي لهم بأني لم أهدف إلا إلى الدراسة العلمية البريئة من الأغراض والأهواء سيشفع لي عندهم فيما يمكن أن يظنوه خروجا على المألوف المعهود في الدراسة العربية"

ولنتذكر أول جملة استُهل بها كتاب "في الشعر الجاهلي": "هذا نحو من البحث عن تاريخ الشعر العربي جديد، لم يألفه الناس عندنا من قبل، وأكاد أثق بأن فريقا منهم سيَلقونه ساخطين عليه، وبأن فريقا سيزورّون عنه أزورارا". ولكن طه حسين الذي صرح: "أريد أن أقول إني سأسلك في هذا النحو من البحث مسلك المُحْدثين من أصحاب العلم والفلسفة فيما يتناولون من العلم والفلسفة. أريد أن أصطنع في الأدب هذا المنهج الفلسفي الذي استحدثه ديكارت للبحث عن حقائق الأشياء في أول هذا العصر الحديث، والناس جميعا يعلمون أن القاعدة الأساسية لهذا المنهج

هي أن يتجرد الباحث من كل شيء كان يعلمه من قبل". قد كان يعلم أنه يُجري منهج الشك على الحقيقة التاريخية بينما انفلت الزمام من قبضة إبراهيم أنيس حين أجرى الشك على الحقيقة اللغويّة. وفرقٌ ما بين الشكين هو الفرق بين معقوليّة الشك ولو كان متجنّيا وعبثيّة الإنكار لانتقاضه من ذاته.

ولكن إبراهيم أنيس كأنما غفل أو تغافل عن أن رائد الشك المنهجي قد انتبه إلى أن لمنهجه خطوطا حمراء لا يتجاوزها هي خطوط اللغة، ولذلك أطنب في إطراء جهد إبراهيم مصطفى حين قدّم لكتابه "إحياء النحو" بمقدمة بالغة الدلالة: هو يطري على علم الرجل لأنه يؤثر الاعتدال، ولأن كتابه "بريء كل البراءة من هذا الغلو الذي يمتاز به المجددون في لون من ألوان العلم، فإذا هم يُفْتَنون بآرائهم الجديدة، ويَفْنون فيها، وينسون كل قصد واعتدال ويتكلفون في سبيل ذلك ما يُقْبل وما لا يقبل من الرأي، ويحتملون في سبيل ذلك ما يطاق ومالا يطاق التبعات". ولكن ذاك الاعتدال لم يَشفع لصاحب "إحياء النحو" لدى روّاد المعرفة اللغوية القائمة يومئذ.

لقد كتب طه حسين ذلك سنة 1937 بعد إعلان شكه في الشعر الجاهلي بإحدى عشرة سنة وقبل صدور كتاب إبراهيم أنيس بأربع عشرة سنة وكأنه يوجّه له رسالة خارج حدود الزمن.

فما بال الدكتور إبراهيم أنيس يتغاضى عن كلام طه حسين والحال أنه قد قلب كتاب إبراهيم مصطفى تقليبا، ولم يغفل عن ذكره وهو يحرر فصله الخاص بقصة الإعراب فلخص محتواه ونعت صاحبه بالجرأة، وحَصَرَ عمله في الغاية التربوية التعليمية لا غير. أفنكون في نهاية المطاف مع أنموذج آخر من نماذج مثاقفة الشك حيث الذات تجني على الذات؟ أم لعلها لعنة الانبهار تجرّ المتهافت على الحاضر إلى الانفصام عن التاريخ من حيث يخيّل إليه أنه يرتمي في حضن المستقبل؟ وهل من سبيل إلى ولوج الأنفاق بحثا عن أوصال المجاري في موارد التفكير أو سعيا إلى قرائن التداعيات بين المعرفة الوافدة والمهادَنة المستيئسة ؟

إن فكرا تثقّف بثقافة العلم اللغوي الحديث وراح ينشد الريادة في تجديد مناهج البحث، ثم ضلّ عن قويم المسالك في قضيّة بالغة الدقة ومتناهية التأثير، وهي قضية الإعراب، لهو فكر حامل- بدون أي ارتياب- لبذرة من بذور الارتباك الجدلي، أو هو فكر قد ناله في إحدى طيّاته المستترة وشم من أوشام الاستلاب.

إن البحوث اللغوية الحديثة في أرقى مجالات العلوم اللسانيّة المتصوّرة تتجه صوب مجال بالغ الدقة هو مجال الإدراك، ويَأمل اللسانيّون أن يصلوا من خلاله إلى مزيد الكشف عن أسرار تعامل العقل البشري مع الظاهرة اللغويّة وذلك بالجمع بين حقائقَ ثلاثٍ كثيرا ما كانت تُعتبر فرضيّات متنافرةً لا يجوز لصاحبِ نظريّة أن يصادر عليها مجتمعة: الحقيقة العضوية وهي المتصلة بالتركيب البيولوجي والفيزيولوجي والعصبي الذي

يأتلف منه الدّماغ البشري، والحقيقةِ النفسيّة من حيث إن الإنسان –أيّا كان جنسه وتاريخه، وأيّا كانت لغته وثقافته– لا يَهمّ بإنجاز الكلام إلا وتحرّكتْ معه كلُّ مكوّناته الوجدانيّة والشعورية، وتضافرت لنجدته سائرُ مُرَكّباته الروحية المضمَرة، والحقيقة النحوية التي هي الصورة المثلى لائتلاف كل العناصر التكوينيّة المتضافرة داخل نسيج الكلام والتي تبدأ من الحروف بكل مميّزاته الصوتية ثم الكلمة ثم الجملة التامة المفيدة.

إن البحث في مجال اللسانيات الإدراكيّة يمثل اليوم نُقلة نوعيّة بهذا الانصهار الثلاثي بين تلك الحقائق الثلاث التي أسلفنا، ويمثل كذلك قفزة كيفيّة أخرى تتجسم في تخطّي الحواجز التي كانت قائمة بين ثلاث نظريات كبرى في مجال علم الدلالة، كلُّ واحدة تُركِّز على فرضيّة أساسيّة: الأولى تَعتبر أنّ مفتاح الدلالة هو المعنى المعجمي كما استقرّ في الذاكرة الفرديّة والجماعية، والثانية تعتبر أن مفتاح الدلالة هو المعنى السياقيّ عندما يدخل اللفظ في تركيبة الكلام، والثالثة تُوكل الأمر إلى المفتاح المَقَاميّ بالاحتكام إلى لحظة التداول الفعلي بين المتحاورين باللغة.

لقد اتجه البحث إلى الكشف عن النظام النحوي المجرّد الذي يَحْكم آليّات كلّ لغة طبيعية، ثم اتجه نحو تقصّي ما يقوم بين العقل البشري والظاهرة اللغوية من آليات التركيب ومسوّغات الإدراك فيما أطلق عليه النّحوُ الكلّيُّ. وهذا هو المشروع المعرفيّ الجديد لعلم اللسانيات والذي تستعين في إنجازه بالتطور الهائل الذي عرفته العلوم الحاسوبية في ضرب

من المقايضة. فبعد أن كانت اللسانيات علما خادما للحاسوب يحاول اللسانيّون أن يتخذوا من التكنولوجيا الحاسوبيّة أداةً تَخدم حقلهم المعرفي لتطوير النظرية اللغوية العامة.

إن علم اللسانيات يقف اليوم في منعطف حاسم إذ يمرّ بلحظة معرفيّة حَرجة، ذلك أنه يبحث عن أنموذج من الألسنة الطبيعيّة يُمدّه بما لا يستطيع اللغات العالميّة السائدة الآن أن تمدّه به على الوجه الأكمل. وإننا لعلى يقين جازم بأن اللغة العربية مؤهّلة تمام التأهيل للاضطلاع بهذه المهمّة العلميّة الدقيقة: فهي أوّلا وقبل كل شيء لغة إعرابية، ومن المعلوم أن تاريخ الألسنة الطبيعية قد جنح بالعديد منها أن تتحول من لغات تعتمد الإعرابَ — أي تغيّر أواخر كلماتها بحسب مواقعها في سلسلة الكلام وبحسب ما يَنْجم عن وظائفها النحويّة — إلى لغات قد تخلصت من ظاهرة الإعراب، وهو ما يسمّى في المفاهيم العلمية الدقيقة بالانتقال من خانة اللغات التأليفيّة إلى خانة اللغات التحليليّة. وأهمّ لغة إنسانية مرّت بهذا التحوّل هي اللغة اللاتينيّة التي انسلخت منها لغات غير إعرابية كالفرنسية والإيطالية والإنسانية.

والسبب الثاني هو أن اللغة العربية لغة اشتقاقية لأنها تعتمد الحركة الذاتية في توليد الألفاظ بعضها من بعض، وهو غير أنموذج اللغات الغربية المشهورة والسائدة كالانجليزية والفرنسية، فكلتاهما من اللغات المسمّاة بالانضمامية تماما كاللغة الألمانية التي تذهب الظاهرة إلى أقصاها إذ تتشكل الكلمات عند توليدها بواسطة الخصيصة الالتصاقية المتتابعة.

وتتأتى ميزة اللغة العربية هذه بحكم أنها تجمع السّمة الاشتقاقية بالسّمة الإعرابية مما لم يجتمع على سبيل المثال في اللغة اللاتينية.

والدعامة الثالثة تتمثل في أن العربية هي من أقدم اللغات التي حافظت على بنيتها التاريخية التامة، ذلك أن التاريخ لم يسبق له أن حدّثنا عن لغة عُمّرت أكثر من ستة عشر قرنا دون أن تنسلخ إنْ في بنيتها النحوية وإنْ في أبنتها الصوتية والصرفية والمعجميّة. واللغة العربية مشهود لها-بتحقيق المؤرخين- أنها منذ مطلع القرن الخامس للميلاد قد استوفت منظومتها النحوية التي جاءتنا عليها، بل واستقامت لغة توثيقية تُدوّن بالخطّ كما دلّت على ذلك شواهد القبور التي تم اكتشافها. وللعربية منزلة تاريخية خاصة بين منازل اللغات السّاميّة بحكم عواملَ موضوعيّة تظافرت على إجلائها منذ كان أوّلُ ذِكْرٍ للعرب في أمّهات التاريخ، ويعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد.

والسّند الرابع هو أن اللغة العربية قد وصلتنا معزّزة بعلوم غزيرة طوّقت بها فألّمت بمنتهى أسرارها وكانت من ضروب العلم الخالص الذي قد استوفى أشراط المنهج الموضوعي الشامل. فعلوم العربية كما صاغها أعلامها قد أدّت استقراءَ حقه بالجمع فالوصل فالترتيب، وأعطت الاستنباط واجبَه منه قياس وتجريد وصوغ للقوانين المطرّدة، ثم أسلمت أمرها للانتظام النسقي فأوفته حقَّ التحليل وحقّ التفسير ثم حق التعليل، فكان أن انبثق من كل ذلك منظومة صورية هي أقرب إلى المعمار المنطقي المتماسك.

ثم إن اللغة العربية هي لغة حيّة متداولة سواء في مجال المؤسسة التربوية أو الإعلامية أو ضمن دوائر المؤسسات الرسمية، وليس شيء من ثمار الفكر والعلم والثقافة إلا وهو مصوغ بها، فضلا عن أنها اللغة الرسمية المعترف بها ضمن مؤسسات العمل الدولي والأممي. من كل هذه الجوانب تمثل اللغة العربية شيئا ثمينا بين أيدي العلوم الإنسانية ولا سيما العاكف منها على استكشافات الحقائق الإدراكية الجديدة من خلال أرقى النماذج اللغوية وأكثرها غزارة واستكمالا وتجريدا. ولسنا بمجازفين لو زعمنا أن أكبر فريضة تقع على عاتق أبناء لغة الضاد من هنا فصاعدا إنما هي استثمار تجربة الإنسان العربية مع لغته في أتمّ أشراط الإفصاح بها كي نقدّم للمعرفة.

إن سلطة النص وسلطة النحو مكّنتا اللغة العربية من تحقيق استثناء مطلق يتحدى الحقائق العلمية المألوفة: أنْ تُعَمَّر لغة بما يزيد على سبعة عشَر قرنا دون أن تنسلخ عنها أبنيتها الصوتية والصرفية والنحوية، وأن يكون مَدَدها في البقاء مقصورا على تطوّر الدلالات: في اشتقاق الألفاظ وفي تكييف دلالاتها وفي صياغة الأساليب. لذلك تتجدد بين الحقبة والأخرى نزعات —من خارج الثقافة العربية وأحيانا من داخلها— تدفع نحو المماثلة بين العربية واللاتينية حتى تَحلّ الفروع محلّ الأصل الواحد. وتحت وطأة النسقية الانفرادية التي ماانفكت تضغط على الثقافات الإنسانية انكشفت ظواهر تنوس بين حَجْب اللغة العربية بتقليص مجالاتها التداولية ولا سيما في منابر الإعلام الفضائي الغزير والدعوة والتيسير وباسم "الواقعية التاريخية" الجديدة.

إن الفكر الإنساني يتجه بثبات نحو ترسيخ البحوث الإدراكية حيث تتضافر اللسانيات والفلسفة وعلم النفس وعلوم الحاسوب محاولا أن يجيب عن سؤال جوهري: كيف يشتغل العقل البشري؟ وذلك من خلال سؤال ثان: كيف تشتغل اللغة حين يشتغل العقل ؟ ومما لا مراء فيه أنّ بوسع اللغة العربية أن تُمِدّ هذا العلم الجديد بما لا تمده به الألسنة المتداولة الأخرى: لأنها لغة إعرابية أوّلا واشتقاقية ثانيا ومتوفرة ثالثة على منظومة من الوصف النحوي يرقى إلى درجة عالية من التجريد الصّوري.